

الإمارات تكشف عن تفاصيل السياسة العامة لوقود الطيران المستدام







- سهيل المزروعي: تساهم في ضمان تسريع إزالة الكربون
- عبد الله بن طوق: تخلق فرصاً جديدة للنمو
- شريف العلماء: خطوة متقدمة لتقليل الآثار السلبية للتغير المناخي
- سيف محمد السويدي: تخلق بيئة مشجعة لاستقطاب استثمارات جديدة

دبي: «الخليج»

كشفت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تفاصيل السياسة العامة الاستراتيجية لوقود الطيران المستدام التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء، وتماشى مع المستهدفات الاستراتيجية لترسيخ مكانة والتزام الدولة لمواجهة تحديات التغير المناخي وتحقيق أهداف الاستدامة الوطنية، وجهود دولة الإمارات في تقليل البصمة الكربونية لقطاع الطيران. وأعدت السياسة وزارة الطاقة والبنية التحتية بالتنسيق مع شركائها الاستراتيجيين في القطاعين الحكومي والخاص، وتماشياً مع جهود الدولة لتحقيق مستهدفات مشروع تحديث استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، والمبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، وأهداف البرنامج الوطني لإدارة الطلب على الطاقة والمياه في قطاع النقل، كما تتماشى السياسة مع التزام دولة الإمارات بمنظومة النقل المستدام الصديق للبيئة، ودعم عملية التحول نحو النقل الذكي والمستدام القائم على المعرفة والحلول المبتكرة، وتعزيز الحلول المستقبلية لتحديات المناخ العالمية، ودعم مستهدفات رؤية نحن الإمارات 2031.

إزالة الكربون

أوضح سهيل بن محمد المزروعي، وزير الطاقة والبنية التحتية، دور السياسة الجديدة في ضمان تسريع إزالة الكربون من قطاع الطيران في الدولة، وتحويل دولة الإمارات إلى مركز إقليمي لوقود الطائرات منخفض الكربون، من خلال تطوير سعة وقود طيران محلية مستدامة تكفي لإنتاج 700 مليون لتر من وقود الطيران المستدام على أساس سنوي، واستهداف نسبة لا تقل عن 1% كوقود مستدام منتج محلياً، من إجمالي الوقود المزود في مطارات دولة الإمارات

لشركات الطيران الإماراتية في عام 2031.

وأكد المزروعي مساهمة السياسة الجديدة في تسريع نشر التكنولوجيا والابتكار لوقود الطيران المستدام، وتطوير البيئة التنظيمية الوطنية لوقود الطيران المستدام، من خلال استكشاف وتقييم السياسات المحتملة لدعم التشغيل الاقتصادي طويل الأجل لمنشآت وقود الطائرات المستدامة في الدولة، بما يتوافق مع طموحات وقود الطيران المستدام محلياً ودولياً، إضافة إلى بناء القدرات المحلية لتعزيز القيمة المحلية، وتطوير المؤسسات والمهارات المحلية لخلق قيمة محلية مضافة.

وأشار المزروعي إلى أن السياسة الجديدة تضع معايير واضحة لإنتاج واستخدام وقود الطائرات المستدام، مما يساهم في تقليل الانبعاثات ودعم الابتكار في مجال الطاقة النظيفة، موضحاً أنها تمثل تحولاً مهماً في قطاع النقل الجوي، وتساهم في تحفيز الصناعة على التحول نحو مصادر طاقة أكثر نظافة واستدامة، كما تعد هذه السياسة جزءاً من خطة الحكومة لتحقيق الحياد الكربوني والمساهمة في جهود مكافحة التغير المناخي.

وأكد الوزير المزروعي تأثير السياسة في صناعة الطيران، حيث ستدفع السياسة الجديدة الشركات لتبني تقنيات جديدة واستثمارات في مجال الوقود المستدام، كما ستعزز ريادة الدولة في مجال الطاقة النظيفة والابتكار البيئي، مشيراً إلى التزام دولة الإمارات بمواصلة العمل نحو تحقيق مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة، وإلى أن هذه السياسة هي خطوة مهمة على هذا الطريق.

ممكناً

وقال عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني: «إن السياسة العامة لوقود الطيران المستدام تمثل أحد الممكناً التي تخدم رؤية الدولة في التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعاً ومنخفض الكربون، وتتوافق مع التزامها الدولي ضمن «إطار دبي العالمي لوقود الطيران المستدام» والذي أعلنته منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) بتوافق ومشاركة أكثر من 90 دولة و30 منظمة دولية ذات الصلة بقطاع الطيران المدني، وذلك في ختام أعمال المؤتمر الثالث للطيران وأنواع الوقود البديل الذي استضافته دولة الإمارات في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الجاري».

وتابع بن طوق: «إن قطاع الطيران يساهم بأكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ومن المتوقع أن يتضاعف حجم هذه المساهمة بمقدار 170% خلال العقدين المقبلين، وهناك جهود حكومية مكثفة وبالشراكة مع القطاع الخاص لضمان أن يكون هذا النمو المتوقع للقطاع وفق نموذج منخفض الكربون. ويمثل التحول نحو وقود طيران مستدام ركيزة أساسية لتحقيق هذه الغاية الطموحة وخلق فرص تنموية جديدة وتعزيز آفاق استدامة هذا القطاع الحيوي».

منظومة تعاون

وأكد المهندس شريف العلماء، وكيل وزارة الطاقة والبنية التحتية لشؤون الطاقة والبتترول، دور السياسة في جعل دولة الإمارات رائدة في المجال، ما يؤهلها لقيادة منظومة التعاون الدولي في صناعة الطيران العالمية، وكذلك في تسريع التحول العالمي في قطاع الطاقة، من خلال دعم مستهدفات منظمة الطيران المدني الدولي ومشاريع الوقود المتجدد والطاقة في البلدان الأخرى. وأن الإمارات ستلعب دوراً رائداً في تطوير واستخدام وقود الطيران المستدام، مما سيساعد على تقليل انبعاثات الكربون في قطاع النقل الجوي، وتعزيز الاقتصاد المحلي والحفاظ على البيئة.

وأوضح العلماء: أن السياسة العامة لوقود الطيران المستدام تُعد خطوة متقدمة لتحقيق النمو المستدام وتقليل الآثار السلبية للتغير المناخي على قطاع الطيران، وتدعم خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، إذ يعد الوقود الحيوي صديقاً للبيئة، حيث يعمل على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وبناء شراكات طموحة مع القطاع الخاص والاستثمار في الطاقة المستدامة.

وقال العلماء: إن سياسة وقود الطيران المستدام تأتي في إطار جهود وزارة الطاقة والبنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة والعمل المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإن تعزيز كفاءة الطاقة يلعب دوراً حيوياً في تحقيق هذه الأهداف، وهي خطوة متقدمة نحو توجيه الجهود نحو استخدام الطاقة بشكل أكثر ذكاءً، مما يقلل الانبعاثات الضارة بالبيئة ويؤدي إلى تحسين نوعية الحياة، والحفاظ على موارد الطاقة، كما تسهم السياسة بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني والحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة.

جهد وطني

في السياق ذاته، قال سيف محمد السويدي، مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني: «إن السياسة العامة لوقود الطيران المستدام، تمثل إحدى الممكنات الرئيسية للتحويل نحو قطاع طيران منخفض الكربون، وهو ما يخدم الجهود الوطنية في ملف التغير المناخي ويعزز من التزاماتنا الدولية التي تم التوافق بشأنها ضمن عملنا مع منظمة الطيران المدني الدولي وما تم الاتفاق عليه في «إطار دبي العالمي لوقود الطيران المستدام» بشأن خفض الانبعاثات الكربونية من قطاع الطيران العالمي بنسبة 5% بحلول عام 2030».

تابع السويدي: أن هذه السياسة تأتي مكملة وداعمة لجهود الدولة في هذا الاتجاه وتخلق بيئة مشجعة لاستقطاب استثمارات جديدة وتحفيز الشركات على التوسع في إنتاج الطاقة النظيفة لأغراض الطيران، مشيراً إلى أن الهيئة العامة للطيران المدني بالتعاون مع كافة شركائها في القطاعين الحكومي والخاص اتخذت خطوات واسعة لتعزيز البنية التحتية والمنظومة التشريعية لاحتضان هذا التحويل المأمول نحو وقود مستدام ونظيف لقطاع الطيران. وأضاف: إن الشركات الوطنية في قطاعي الطيران والطاقة اتخذت خطوات متقدمة على هذا المسار من خلال تأسيس شركات إقليمية ودولية لتطوير البحوث الخاصة بالتوسع في إنتاج هذه النوعية من الوقود.

وأشار السويدي إلى أنه ربما يكون من أبرز هذه الشركات التي تم الإعلان عنها خلال الفترة الماضية، هو تحالف «إير- بدعم وزارة الطاقة والبنية التحتية والهيئة العامة للطيران المدني، ويضم 8 مؤسسات وشركات «Air-CRAFT كرافت وهي: طيران الإمارات والاتحاد للطيران ومصدر وأدنوك ومجموعة إينوك وجامعة خليفة وشركة بوينج وشركة هانويل. مؤكداً أن هذه «SAF ويركز التحالف على تطوير وإنتاج وتوسيع نطاق تقنيات وقود الطيران المستدام «ساف الخطوات المتقدمة التي تقوم بها دولة الإمارات تجعلنا نتطلع بثقة أكبر نحو مستقبل هذا القطاع وتجعلنا أقرب لتحقيق الهدف الطموح في الوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2050